سياسة تركيا حيال سورية والموقفين الفرنسي والبريطاني منها (١٩١٨-١٩٢٦)

الكلمات المفتاحية: سياسة ، تركيا ، سورية

أ.م.د. جبار درويش جاسم الشمري
الجامعة المستنصرية/ كلية التربية –قسم التاريخ
Iraq_human_rights@yahoo.com

الملخص

يتناول هذا البحث حقبة من تاريخ سورية، على الرغم من قصرها، الا إنها كانت بالغة الأهمية، إذ شهدت تطورات مصيرية في تاريخ كل من سورية وتركيا، في وقت حاولت فيه كل من الدولتين إعادة تنظيم سياساتها على أسس قومية وطيدة، ولكنهما جوبهتا بالأطماع الأستعمارية الأوربية ولاسيما فرنسا وبريطانيا أبان الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨) وفي أعقابها.

وكان من نتائج التدخل الفرنسي البريطاني في شؤون كل من سورية وتركيا أزمات سياسية وقومية تركت أثارها في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكل من البلدين، في حين أستعادت تركيا قوتها في مدة قصيرة جداً وبدلت في بنيتها السياسية والاجتماعية، في عهد مصطفى كمال أتاتورك، فأن سورية ولبنان، بل البلدان العربية كافة قاست من الأستعمار الأوربي الذي فرق أوصالها وفرط بحقوق أهلها وبأراضيها التي تؤمن عليها من قبل الهيئات الدولية.

ونظراً لتشابك الأحداث الأقليمية والدولية في تلك المدة الحاسمة، فمن الضروري تفسير الأحداث على تلك المستويات المتعددة والمتداخلة.

المقدمة

كان المشرق العربي ميداناً لسلسلة من الحركات التي أستهدفت التخلص من السيطرة العثمانية منذ بدأ نجم الدولة العثمانية بالأفول في أوائل القرن السابع عشر وكادت محاولات فخر الدين المعني الثاني، وعلي بك الكبير، وظاهر العمر، ومحمد علي باشا، تهدد كيان الدولة العثمانية، لولا أنها كانت حركات فردية طموحة، لم يتفاعل معها الشعب، فضلاً عن معارضة الدول الأوربية لها ومساعدتها لحكومة الباب العالي عسكرياً للقضاء عليها.

وبعد إندلاع الثورة العربية الكبرى عام ١٩١٦ بقيادة الشريف حسين وأشتراك الجيش العربي في الحرب ضد الدولة العثمانية، تبلورت ملامح مشروع قومي طموح يستهدف تحرير بلدان المشرق العربي من الحكم العثماني وإنشاء مملكة عربية هاشمية تضم الحجاز والعراق وبلاد الشام، وما أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها حتى أصطدم ذلك المشروع القومي بالمشروع البريطاني- الفرنسي الرامي الى أقتسام ممتلكات الدولة العثمانية في المشرق العربي على وفق أتفاقية سايكس- بيكو عام ١٩١٦، وأخذت تلك الأتفاقية بعين الأعتبار قضية أستيلاء فرنسا على غربي سورية ولبنان وكيليكيا والجزء الجنوبي الشرقي من الأناضول، أما بريطانيا فكانت حصتها جنوبي ووسط العراق وحيفا وعكا، في حين وضعت شرقي سورية وولاية الموصل العراقية ضمن منطقة النفوذ الفرنسي، وشرق الأردن والجزء الشمالي من ولاية بغداد ضمن منطقة النفوذ البريطاني.

وحصلت بريطانيا وفرنسا كل في منطقتها على حق الأفضلية في حقل التجارة ومد السكك الحديدية وأستيراد الأسلحة وتعيين المستشارين الأجانب وغير ذلك من الحقوق، وبفضل مراوغة الدبلوماسية البريطانية ظل العرب بما فيهم سورية حتى النهاية الى جانب الحلفاء وأدوا دوراً كبيراً في المرحلة الأخيرة من الحرب، وقبيل عام ١٩١٨ أصبح وضع العثمانيين في حالة حرجة، وإن عزل جمال باشا في كانون الاول عام ١٩١٧ وأنتقال السلطة العسكرية والسياسية الى الألمان مباشرة لم يغير من الوضع شيئاً.

وأنهارت القوات العثمانية أنهياراً تاماً ونشطت فصائل المقاومة العربية في كل مكان، إذ هاجموا القوات التركية في حوران والغوطة ومنطقة بعلبك، وقبيل صيف عام ١٩١٧ هبت جميع القبائل السورية ضد العثمانيين، وهرب الجنود العرب الذين كانوا يقاتلون مع الجيش العثماني وأنضموا الى المقاومة العربية.

أدرك الأتحاديون الأتراك في الأسابيع الأخيرة من حكمهم في سورية قرب هزيمتهم في الحرب وخروجهم من سورية، فحاولوا الأتصال بالوطنيين السوريين في الداخل والخارج، لإجراء المصالحة معهم ومنحهم حقوقهم القومية.

السياسة التركية حيال سورية والموقفين الفرنسي والبريطاني منها١٩١٨-١٩٢٠:

في أعقاب الهزيمة العسكرية التي منيت بها الدولة العثمانية على أيدي العرب والحلفاء، حدثت تطورات مهمة في الثلاثين من أيلول عام ١٩١٨، إذ أعلنت الحكومة العربية في دمشق بزعامة الامير فيصل بن الحسين، وأستسلام الدولة العثمانية للحلفاء أثر هزيمة مودرس في الثلاثين من تشرين الاول من العام نفسه [١].

بعد ذلك ظهرت بوادر تقارب سوري- عثماني لمواجهة فرنسا التي أعلنت مصالحها في الشرق، وشرعت في التغلغل فيه[٢]، فأحتلت الساحل السوري وجنوب الدولة العثمانية في عام ١٩١٩، ودعى ذلك الحدث الأمير فيصل الى التحالف أو التعاون مع مصطفى كمال أتاتورك، لمواجهة السياسة الفرنسية في سورية، إذ رفضت الحكومة السورية السماح للجيش الفرنسي بأستخدام الخط الحديدي رياق- حلب لنقل قواته الى الأناضول، لمواجهة قوات أتاتورك، وكان ذلك أحد الأسباب التي دعت الجنرال غورو إن يوجه أنذاره الشهير الى الحكومة السورية[٣]

لم تكن الدولة العثمانية في وضع يسمح لها بمعاداة العرب، إذ كانت مهددة في عقر دارها، بأحتلال الدول الأوربية لأراضيها وبالأنقسام الشديد بين حكومة الأتحاديين المهزومة التي يرأسها السلطان، والوطنيين الأتراك بزعامة مصطفى كمال أتاتورك، الذين يرفضون الخضوع للأحتلال الأوربي ويدعون لأقامة حكم وطني ثوري[٤] .

أستمرت الأتصالات وأرسال الوفود وعقد الأتفاقيات بين الحكومة العربية في دمشق والحكومة التركية، إذ ذكر سعيد حيدر أحد مؤسسي جمعية الفتاة والكاتب العام أنذاك لحزب الأستقلال العربي أنه ذهب في وفد رسمي من دمشق الى أستنبول عام ١٩٢٠ وقابل ممثلي مصطفى كمال ووضع اتفاقاً ودياً تكون من أربع نقاط بين الطرفين رفع لموافقة الحكومة السورية[٥] ،وتضمن الأتفاق تعديل الحدود ولاسيما في مدينة الموصل، وتشكيل جبهة موحدة ضد الأعداء، من معان الى البحر الأسود، ووضع الجيشين العثماني والعربي تحت قيادة موحدة، وفي حال أنتصار الطرفين على القوى الأستعمارية فيعيش العرب والأتراك في دولتين مستقلتين، وأضاف سعيد حيدر أنه عندما عاد الى دمشق في نيسان عام ١٩٢٠ كان الوضع قد تغير ورفض فيصل (الذي أصبح ملكاً مستقلاً) الدخول في مفاوضات مع الدولة العثمانية، وبعد ذلك غير رأيه في تموز عام ١٩٢٠ لكن الأوان قد فات[٦].

وفي محاولة من حكومة فيصل العربية في الأسابيع الأخيرة من وجودها، لتجنيد القوى كافة لمجابهة الخطر الفرنسي المحدق، وصل يوسف العظمة وزير الدفاع في حكومة هاشم الأتاسي التي شكلت في ٨ أيار ١٩٢٠، الى حلب بتاريخ ٨ حزيران من العام نفسه، وأجتمع بقائد القوات الوطنية التركية العاملة في كيليكيا لتنسيق الجهود العسكرية، ولم تكلل تلك الزيارة بالنجاح نظراً للتحسن الذي حصل أنذاك في العلاقات بين العثمانيين والفرنسيين والذي وصل الى حد الأتفاق في محاولة من العثمانيين لأستخدام الفرنسيين ضد القوى الأوربية الأخرى (٧).

في ١٥ حزيران ١٩٢٠ غادر الملك فيصل دمشق الى حلب، وأشيع انه سيغادر بعدها الى دير الزور، ولكنه ألغى سفره الى هناك، وحاول الملك فيصل الأتصال بالجانب العثماني محاولة منه للحيلولة دون الأتفاق بينهم وبين الفرنسيين، لكنه فشل في ذلك وعاد الى دمشق في ٢٠ حزيران، ومع ذلك ظل الملك فيصل حتى أيامه الأخيرة في الحكم، يدعم العثمانيين ضد الفرنسيين، ويقول ساطع الحصري وزير المعارف أنذاك: " **إن موقف فيصل هذا ساعد العثمانيين مساعدة كبيرة، وكانت هذه القضية هي التي دعت الجنرال غورو الى أحتلال دمشق**" (٨).

كان الملك فيصل قد أبدى إستيائه في الأشهر الأخيرة من حكمه في سورية، من أزدياد النفوذ البلشفي على حكومة مصطفى كمال أتاتورك وتحول ذلك النفوذ أما مباشرة، أو عن طريق الأتراك الى سورية، وهذا أغضب الحكومة البريطانية ايضاً لإنه كان موجهاً ضدها بصورة خاصة، وقد أرسل الملك فيصل في حزيران عام ١٩٢٠ عدة رسائل الى الجنرال (اللنبي) المفوض السامي في مصر أنذاك بين فيها مدى تفشي النفوذ البلشفي في المنطقة(٩).

وأبلغت لندن بهذه الرسائل في الثالث والعشرين من حزيران من العام نفسه، وتضمنت أحدى رسائل فيصل بياناً بلشفياً بالعربية يهاجم فيه البريطانيين وأشار الى هزائمهم أمام الروس والى أنتفاض الهنود ضدهم، ويذكر مساعدة روسيا للشعوب الأسلامية، وفي أحدى رسائل الملك فيصل الى اللنبي أشار الى الهدنة مع العثمانيين وجهت أنظار الشعب السوري الى مصطفى كمال، ولكن التدخل البلشفي بواسطة العثمانيين الذي وصفه فيصل بالخطر الذي أجتاح الحدود التركية الى

سورية، جعله يعطل الصحف اليومية في سورية التي كانت تروج له وإن يبعد الأفراد الذين كانوا على أستعداد للسير تحت راية الأتراك(١٠).

في الأول من تموز عام ١٩٢٠ وصل الى حلب ضابطان تركيان متخفيان أشاعا إن مصطفى كمال يعد حملة على حلب، وإن تفاهماً يسود العلاقات بين روسيا وتركيا، وإن تركيا تلقت السلاح من الروس(١١)، واكب الأهتمام التركي بسورية على المستوى السياسي تقديم الأتراك المساعدة للشعب السوري الثائر على السلطات الفرنسية في سورية على المستوى العسكري، وأفاد الطرفان السوري والتركي من ذلك، لإن الثائرين السوريين شغلوا القوات الفرنسية العاملة ضد الأتراك في كيليكيا، والعكس صحيح أيضاً(١٢).

كانت تركيا في حالة حرب مع الفرنسيين، لذا قرر إبراهيم هنانو ورفاقه التوجه الى تركيا للحصول على السلاح، سافر هنانو ورفاقه، وألتقى في مرعش بقائد الفيلق الثاني التركي صلاح الدين عادل(١٣)، وتم التوقيع على أتفاقية في السادس من أيلول عام ١٩٢٠ تقوم الحكومة التركية بموجبها بتزويد الثوار السوريين بالسلاح دون مقابل، ووعد الأتراك بتدريب الثوار على كيفية أستخدام الاسلحة ولاسيما الاسلحة الثقيلة، وإن تبقى الحدود مفتوحة بين البلدين للتعاون العسكري بين الطرفين، وكان من ضمن مانصت عليه الأتفاقية أن ما يقوم به الثوار من أعمال في سورية يجب أن يكون بأسم الحكومة السورية، وأن الفيلق الثاني يعمل لحساب الحكومة التركية(١٤).

وفي الثاني من أيلول من العام نفسه عاد الوفد السوري من تركيا وبرفقته سرية تركية بقيادة الضابط بدري الشركسي تحمل المساعدات العسكرية، ومنها مدفع جبلي، وكانت تلك القوات ترفع العلمين التركي والسوري معاً لرفع الروح المعنوية للثوار والأهالي في المناطق السورية(١٥).

في العشرين من تشرين الأول عام ١٩٢١ أجتمع مندوبا فرنسا وتركيا في أنقرة وعقدوا أتفاقية أنقرة التي أقرت الهدنة بينهما، والتي نصت على أطلاق سراح الأسرى من الطرفين، وحددت مدة شهرين لإنسحاب القوات التركية شمالاً، والفرنسية جنوباً عن الخط المار من خليج أسكندرون جنوب ناحية بانياس، ثم

ميدان إكبس على أن تبقى السكة الحديدية داخل سورية حتى نصيبين فتدخل الأراضي التركية حتى جزيرة إبن عمرو(١٦).

بعد عقد الهدنة بين فرنسا وتركيا وبدء إنسحاب القوات من كيليكيا أخذ الأرمن الذين كانوا في كيليكيا يهاجرون الى سورية، فأستقبلوا في حلب وأسكندرون بالترحاب، وأعلن مطران الارمن سورمايان قائلاً: " **إننا نعلن على الملأ إمتناننا للسوريين وللحلبيين منهم بصورة خاصة على عواطفهم النبيلة التي شملت جميع أبنائنا المهاجرين الى سورية**"(١٧).

تأثرت العلاقات بين تركيا وسورية بالأتفاق التركي- الفرنسي، فنقض الأتراك أتفاقهم مع قادة الحركة الوطنية في سورية وأمتنعوا عن إمدادهم بالأسلحة، بل تعاونوا مع الفرنسسين ضد السوريين(١٨).

لعلنا لانعدو حقيقة الأمر اذا قلنا، إن تلك التطورات ترتبت عليها نتائج مهمة، إذ أختلت المعادلة العسكرية على الجبهتين السورية والتركية، وإن القوات التركية المشتبكة مع الفرنسيين في كيليكيا قد أفادت في أشغال الثوار السوريين لقوات فرنسية كبيرة، كان من الممكن أن توجه ضد الأتراك.

أدى الأتفاق التركي- الفرنسي عام ١٩٢١ الى تغاضي الفرنسيين عن نشاط الأتراك ومؤيديهم في سورية، ظناً منهم إن ذلك النشاط سيوازن أزدياد الوطنيين السوريين الذين كانوا يتطلعون الى دعم بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية لهم(١٩).

وعلى الرغم من التحفظات الفرنسية على النشاط التركي في سورية، أزداد هذا النشاط الى حد كبير في أعقاب الأتفاقيتين بين فرنسا وتركيا في أذار وتشرين الأول عام ١٩٢١، وتسرب الدعاة الأتراك من جماعة الأتحاد والترقي متسترين بلباس تجار أو موظفين أو ضباط عثمانيين سابقين، الى المدن الكبرى في سورية، كما أشارت المخابرات البريطانية، وأخذ الدعاة بنشر دعوتين يقولون للذين هم من أصول تركية ويتكلمون العربية ألا يقاوموا الفرنسيين، ويقولون للسوريين أنتظروا قليلاً لإنه بعد أن أصبح الفرنسيون أصدقاءنا وغيروا سياستهم السابقة فسيفعلون مثل ذلك بالنسبة لكم، ويهيبون بالجميع لمقاومة بريطانيا العدو المشترك الذي يبتلع

الأمم، والجدير بالذكر إن بريطانيا أنذاك كانت تحتل أستنابول وتدعم الأحتلال اليوناني في الأناضول[٢٠].

وفي تقرير للمخابرات البريطانية عن تزايد النفوذ التركي في سورية، أشار التقرير بأن الفرنسيين غير قادرين على الأحتفاظ بأستمرار بخمسين الف جندي في سورية لدعم سيطرتهم عليها، ولذلك لن يتمكنوا من مقاومة الوجود التركي المسيطر حتى في مؤسسات الدولة، والدليل على ذلك إن قائد الدرك في دمشق وحيد بك هو تركي من جماعة الأتحاد والترقي، كما إن حقي بك العظم حاكم دمشق معروف بولائه لتركيا، وكذلك مدير شرطة دمشق حمدي الجلاد الذي كان يعمل لحساب جمال باشا، كما إن معظم الموظفين الكبار في حلب كانوا متعاطفين مع الأتراك[٢١]، إذ رحب أهالي حلب أكثر من غيرهم بالأتفاق الفرنسي- التركي بسبب تضرر تجارتهم من أغلاق سوق الأناضول التقليدي في ممارسة أعمالهم التجارية، ونشط الهدوء في حلب وقصدها تجار الأناضول لشراء منتجاتها[٢٢].

يبدو في عام ١٩٢٢ إن أتفاقية فرانكلين- بويون عام ١٩٢١ والتي عقدت بين الأتراك والفرنسيين سرعان ماتناساها بعض السوريين، ولاسيما دعاة الكماليين في سورية، وأزداد نشاط أولئك داخل سورية وبرز في ذلك المجال في دمشق كل من سعد الله نامق من حلب، وأمين بك جركس، وغالب النائلي الكاتب الرئيس في ديوان حقي العظم، والشيخ عبد الجليل الدرة، ووصف أولئك بإنهم يبذلون جهداً كبيراً في نشر الدعاية التركية في سورية، ونشروا بياناً حثوا فيه السوريين على عدم نسيان أصدقائهم القدامى الأتراك، وطالبوا بإعداد ثورة على الفرنسيين، وتضمن البيان وعداً من الأتراك بأرسال أعداد كبيرة من الأسلحة الى السوريين المؤيدين لهم[٢٣].

ومما شجع على تزايد النشاط التركي في سورية تحسن العلاقات بين تركيا وفرنسا، حتى إن الأتراك مارسوا ضغطاً على فرنسا لتعيين صبحي بركات الذي عرف بنشأته وبميوله وبلغته التركية وبتسميته فيما بعد عضواً في البرلمان التركي، رئيساً للأتحاد السوري في ٢٩ حزيران عام ١٩٢٢[٢٤].

مما لاشك فيه إن فرنسا كانت راضية عن صبحي بركات كونه تخلى عن قيادة الثورة ضدها في منطقة أنطاكية وأعلانه الولاء لها.

شهدت العلاقات التركية- الفرنسية خلال عام ١٩٢٢ تطوراً ملحوظاً، إذ إن فرنسا كانت تمد تركيا بالسلاح والعتاد، بما في ذلك الطائرات لإستخدامه ضد المحتلين اليونانيين في غربي الأناضول، ويشحن السلاح والعتاد من بيروت وطرابلس أما مباشرة الى ميناء مرسين أو الى ميناء الإسكندرونة ومنه الى كيليكيا، إذ إن فرنسا هدفت من تلك المساعدة الى إقامة توازن مع النفوذ البريطاني في المنطقة[٢٥].

لم تخفف مساعدة فرنسا لتركيا من معارضة السوريين للأنتداب الفرنسي، وأستقبلت أنتصارات تركيا على اليونانيين في الأناضول بمظاهر الفرح في دمشق وبالتظاهرات والإحتفالات في حلب، وأطلق السوريون على مصطفى كمال لقب (سيف الأسلام) وإقيمت الصلوات في المساجد بهذه المناسبة، وذكر إن الاحتفالات أقيمت كل يوم في مسجد من مساجد حلب على نفقة دائرة الأوقاف[٢٦].

لعلنا لانعدو حقيقة الامر أذا قلنا، إن سورية خضعت للأنتداب الفرنسي في ظروف دولية هي نفسها التي سحنت للأتراك ببناء دولتهم واللحاق بدول الغرب، الأولى تصارعه من أجل الأستقلال والثانية تلحق به، ويذكر زكي الأرسوزي: " **وقد شعر السوريون، إن العلاقات التركية- الفرنسية نهضت لتدرأ خطر العروبة عن فرنسا وتركيا، فتركيا دولة متاخمة لنا، وهي منا- أذا أستكملنا شروط نهضتنا- بمثابة إحدى الدول الصغيرة... مصيرها أن تكون في فلك غيرها**"[٢٧]، ولذلك اتفق الطرفان على تقليص الجغرافية السورية (فرنسا بالتجزئة وتركيا بأقتطاع الأرض) كلما سنحت الفرصة، لاسيما إن فرنسا أرادت أضعاف سورية لتستمر تحت الاحتلال مقابل توثيق علاقاتها مع تركيا بهدف كسبها الى جانب الحلفاء بمواجهة المانيا، إذ مثّل التأمر التركي على سورية (تحت الأنتداب) الطية الثانية من مسيرة التباعد والتنافر بين السوريين والأتراك[٢٨].

بعد أنتصار الأتراك على اليونانيين في الأناضول، أرسل مصطفى كمال برقية الى مفتي دمشق يعلن فيها أنتصاره على اليونانيين ويطلب إليه إقامة الصلوات في

الجوامع لنصرة قضية الاسلام، وإقيمت الصلاة في عدة جوامع في دمشق مساء الثاني والعشرين من أيلول عام ١٩٢٢، وبالمقابل أرسلت برقية من بعض الشيوخ والاعيان الدمشقيين يهنئون فيها مصطفى كمال، ويعلق القنصل البريطاني في بيروت على مظاهر الفرح والاحتفالات تلك بأن السكان سروا فعلاً بأنتصارات مصطفى كمال على اليونانيين وتحديه الدول الأوربية وتناسوا موقف مصطفى كمال من الخليفة العثماني الذي جرد من صلاحياته كسلطان، كما أن السوريين لم ينسوا بعد الماضي، وبخاصة تجنيد الأتراك لهم وأرسال الألاف منهم الى جبهة اليمن حيث قتلوا[٢٩].

وبذلك نشط الكماليون في مجال توزيع المنشورات في سورية، كما عملت بعض الصحف لصالحهم، وأبرز تلك الصحف صحيفة (فتى العرب) ذات التوجه الاسلامي التي عرف عنها موالاتها للكماليين، ولم يغب عن ذهن المراقبين في دمشق تساهل الفرنسيين تجاه توزيع المنشورات المؤيدة للأتراك وشدتهم بالنسبة لموزعي المنشورات الوطنية الذين صدرت الأحكام بسجنهم[٣٠] .

وزعت المنشورات الدعائية لتركيا في دمشق أما مجاناً أو بسعر أقل بكثير من سعر التكلفة، إذ يدل بيعها على رواجها، وأظهرت أحدى الصور التي بيعت في دمشق أنور باشا يقدم خريطة تركيا الى مصطفى كمال باشا، وكتب بالعربية على تلك الصورة (البطل أنور باشا يهدي خريطة تركيا الى الغازي مصطفى كمال باشا عقب أنتصار الجيش العثماني، ولفت أنتباه الناس في تلك الصورة إن سورية تظهر على الخريطة باللون الاحمر وأنور باشا يشير إليها بأصبعه، وتظهر صورة أخرى كمال باشا وصلاح الدين الأيوبي وهم يحيطون بالقران الكريم، وكان الطلب كثيراً على تلك الصورة[٣١] .

في التاسع والعشرين من تشرين الاول عام ١٩٢٣ أعلنت الجمهورية التركية وأصبح مصطفى كمال أتاتورك اول رئيساً لها بعد إن أسقطت الخلافة وتم تجريد السلطان عبدالمجيد الثاني (١٩٢٢-١٩٢٤) من السلطة الزمنية وجعله مجرد خليفة، أي أشبه بشيخ الاسلام، ثم ألغى أتاتورك الخلافة عام ١٩٢٤ وطرد

عبدالمجيد الثاني من البلاد، وبذلك سقطت الدولة العثمانية فعلياً بعد أن أستمرت لما يقرب ال(٦٠٠) سنة[٣٢].

بعد تولي مصطفى كمال أتاتورك الحكم في تركيا أثارت مرة أخرى قضايا الحدود بين تركيا وسورية، كثيراً من الحسابات في العلاقات بين البلدين، وكانت لواء الأسكندرونة في طليعة تلك القضايا، إذ إن أتفاقية أنقرة في العشرين من تشرين الاول عام ١٩٢١ منحت الأتراك إمتيازات كبيرة في لواء الأسكندرونة التابع لولاية حلب، أكثر من التي حصلت عليها بموجب أتفاقية الحادي عشر من أذار عام ١٩٢١ التي نصت على إقامة أدارة خاصة في منطقة الأسكندرونة[٣٣].

مما لاشك فيه أن مصطفى كمال أتاتورك تنصل عن وعوده للسوريين عندما كان يحاول الوصول الى السلطة بحجة طرد أعداء الوطن من اليونانيين والأوربيين، عندما دعا الى ضرورة العيش المشترك كأخوان في الدين، إذ قال: " **أنتصرنا على أعدائنا في قونية وبورصة وأن المجاهدين الاتراك سيؤيدون أخوانهم العرب ويمزقون الأعداء**"[٣٤].

وعندما تسنم مصطفى كمال الحكم في تركيا عام ١٩٢٤ تنصل عن وعوده، وكان قد خطب خطاباً في مدينة أزمير أقر فيه منح الكرد الحكم الذاتي، وفي أذار عام ١٩٢٤ أصدر مرسوماً حظر فيه التخاطب باللغة الكردية واتهم الكرد بأنهم رجعيون وعثمانيون[٣٥].

وفي عام ١٩٢٥ نشبت الثورة السورية ضد الأنتداب الفرنسي، وبرزت حينها مشكلة أخرى بين تركيا وسورية بشأن حق حلب بحصة من مياه نهر قويق الذي ينبع من الأناضول، وتشكل مياهه المصدر الرئيس لري بساتين حلب، وكان الأتراك قد حولوا مياه النهر عن حلب، ولم تفد زيارة لجنة رسمية من حلب الى كلس للتباحث في ذلك الأمر[٣٦].

وفي تلك الأثناء أتجهت الأنظار الى قضية الموصل والقرار الذي ستتخذه بشأنها عصبة الأمم، وكانت معاهدة لوزان عام ١٩٢٣ قد أقرت بقاء الموصل تحت الأنتداب البريطاني الى أن يتم التوصل الى إتفاق بشأنها، وأذا لم يتم الأتفاق خلال سنة فستعرض القضية على عصبة الأمم للتحكيم، وبالفعل رفعت قضية الموصل

الى العصبة عام ١٩٢٥، وعينت لجنة دولية لمعالجتها، وفي تلك الأثناء قامت تركيا بنقل قوات عسكرية كبيرة الى جبهة الموصل بواسطة الخط الحديدي في شمال سورية وكانت فرنسا أنذاك منشغلة بالثورة السورية ضدها، وأحتجت بريطانيا لدى فرنسا لسماحها بمرور القوات التركية في الأراضي السورية(٣٧).

جاء قرار لجنة التحكيم التي شكلتها عصبة الأمم للنظر في قضية الموصل لصالح بريطانيا، وبناء على ذلك التقرير وافق مجلس عصبة الأمم في السادس عشر من كانون الاول عام ١٩٢٥ على منح الموصل للعراق شريطة إن يستمر الأنتداب البريطاني على العراق لمدة خمس وعشرين سنة، وأحتجت تركيا على ذلك القرار، وقالت بأن قرار المجلس كان لإرضاء بريطانيا لا للتحكيم في الخلاف، وردت على ذلك بأن عقدت في اليوم التالي أتفاقية صداقة جديدة وعدم الاعتداء مع الأتحاد السوفيتي(٣٨).

وطرأ تحول في موقف تركيا من الثوار السوريين اللاجئين اليها، فبعد أن مانعت في في تأييد أولئك للثورة السورية الكبرى عند قيامها سمحت لهم بفعل تلك التطورات في إجتياز الحدود ومهاجمة الفرنسيين، كما سعت تركيا لإقامة تحالف بينها وبين الثوار في جنوب سورية، لمضايقة الفرنسيين في وسط وشمال سورية في حماة وحمص(٣٩).

وعلى أثر تلك التطورات أرسل قادة الثورة السورية مبعوثين، لتنظيم الثوار في المنطقة الشمالية ونشر الثورة فيها ضد فرنسا، إذ كلف المؤتمر السوري الفلسطيني يحيى بك حياتي وهو من دمشق ومعروف بولائه للأتراك، بتعبئة ثوار الشمال والاتصال بتركيا، وقيل أن فرنسا ألقت القبض على مبعوثيه في الشمال في أوائل كانون الاول عام ١٩٢٥، ويذكر أن يحيى بك حياتي سافر الى أنقرة وألتقى مع مصطفى كمال والسفير السوفيتي فيها(٤٠).

على أثر التأييد التركي للثوار السوريين توجه المفوض السامي الفرنسي الجديد (هنري دي جوفنيل) الى حلب في العاشر من كانون الاول عام ١٩٢٥، ليحول دون أنضمام المنطقة الشمالية الى الثورة السورية، ووصل الى حلب في الوقت نفسه رئيس الدولة السورية (صبحي بركات) للمهمة ذاتها، وبعد ذلك بأيام أستقال

صبحي بركات من منصبه في الحادي والعشرين من كانون الاول من العام ١٩٢٥ أحتجاجاً على السياسة الفرنسية، وفي العاشر من كانون الثاني عام ١٩٢٦ أستقال حاكم ولاية حلب نوري باشا أحتجاجاً على قمع التظاهرات من قبل القوات الفرنسية(٤١).

في تلك الأثناء كانت الحكومة التركية مهتمة بالاصلاح الداخلي وبأكتشاف مؤامرة لإغتيال مصطفى كمال في الخامس عشر من حزيران عام ١٩٢٦ (٤٢)، لذا أقتصر عملها بالنسبة للثورة السورية على تشجيع الثوار السوريين اللأجئين اليها في العمل ضد فرنسا، لكن الفرنسيين نجحوا في قمع الثورة السورية وأضطر أولئك الثوار تحت ضغط الفرنسيين الى العودة الى تركيا في الثامن والعشرين من نيسان عام ١٩٢٦، وهكذا أنتهت سلسلة من الثورات المهمة في شمال سورية، بدأت عام ١٩١٨ ولم تتمكن من تحقيق أهدافها، بسبب ضعفها وإنقطاع الدعم عنها من توحيد جهودها مع الثورة السورية الكبرى(٤٣).

عادت المفاوضات مرة أخرى بين تركيا وفرنسا لتحديد الحدود، وسافر المفوض السامي الفرنسي دي جوفنيل الى أنقرة لتلك الغاية، وتوصل الطرفان الى توقيع أتفاقية بينهما في أنقرة في الثلاثين من أيار عام ١٩٢٦، وقعها عن الجانب الفرنسي السفير الفرنسي في أنقرة (البير ساروت) (A. Sarraut)، وعن الجانب التركي (توفيق رشدي بك) وزير الخارجية، وجاء في عنوان الأتفاقية أنها أتفاقية صداقة وحسن جوار تركي– سوري، وقد وافقت فرنسا على الأتفاقية ونشرتها جريدتها الرسمية في السابع والعشرين من أب عام ١٩٢٦، وعرفت تلك الأتفاقية ب(أتفاقية أنقرة الثانية)(٤٤).

جاء في مقدمة الأتفاقية أنها مبنية على أتفاقية أنقرة في العشرين من تشرين الاول عام ١٩٢١، وعرفت تلك الاتفاقية بأتفاقية أنقرة الثانية، وقد نصت على تشكيل لجنة تركية– فرنسية لتخطيط الحدود على أساس ماورد في أتفاقية أنقرة الاولى وما أتفق عليه بموجب البروتوكولات الملحقة بالأتفاقية وأدخلت على الأتفاقية بعض التعديلات لصالح تركيا بحيث أمتدت الحدود داخل الاراضي السورية لبضع كيلو مترات في بعض المناطق السورية(٤٥).

أستاء السوريون من تلك التعديلات كما أستاؤوا أيضاً من أستبعادهم من المشاركة في المفاوضات التي أدت الى توقيع أتفاقية الحدود تلك والتي ناقشت أمور بلادهم(٤٦).

وفي الخامس عشر من أذار قدم مندوبي المؤتمر السوري- الفلسطيني (أحسان الجابري والأمير شكيب أرسلان) أحتجاجاً الى رئيس مجلس عصبة الأمم وأعضائه في جنيف على عقد فرنسا وتركيا الأتفاقيات على حساب الأرض السورية وكأنها أرض الجمهورية الفرنسية، وطالبا بأن تشترك سورية في كل الأتفاقيات التي تتعلق بها(٤٧).

أما لواء الأسكندرونة فسبق أن أنفك أرتباطه بدولة حلب بموجب المرسوم التنظيمي الذي أصدره الجنرال ويغان المرقم ٢٩٨٠ في الخامس من كانون الاول عام ١٩٢٤ والحق بدولة سورية، التي تشكلت من دولتي حلب ودمشق، أعتباراً من الاول من كانون الاول عام ١٩٢٥، وأتخذ مجلس اللواء التمثيلي قراراً في العشرين من أذار عام ١٩٢٦ بأعلان أستقلاله عن دولة سورية وتشكيله دولة مستقلة، وطالب المفوض السامي الفرنسي بالموافقة على ذلك، وخشيت سورية أن يكون ذلك مقدمة لضم اللواء الى تركيا، ولكن المجلس عاد وأعدل عن قراره بأغلبية تسعة أصوات مقابل صوت واحد، وظل اللواء محتفظاً بأستقلاله الأداري(٤٨).

وأخيراً يمكننا القول، أن السياسة الخارجية التركية تجاه سورية لم تكن على وتيرة واحدة، بسبب الاوضاع الداخلية للبلدين، وتغير السلطة الحاكمة للبلدين، فضلاً عن التنافس الأوربي على سورية ولاسيما فرنسا التي كانت الند القوي للسياسة التركية في سورية.

الخاتمة

إن طبيعة السياسة الخارجية التركية، وتأثرها بالمتغيرات الأقليمية والدولية جعلها تتبع كل من شأنه السعي للتدخل الأقليمي العربي، وبشكل خاص في سورية، وقد واجهت تركيا دول أوربية منافسة لها في سورية ومنها فرنسا وبريطانيا اللتان وقفتا بوجه التمدد التركي داخل الاراضي السورية، لإن ذلك التمدد يضر بمصالحها في المنطقة ولاسيما فرنسا.

كما أن العلاقات التركية– السورية مرت عبر مسارها التاريخي بمراحل وتحولات كان للسياسة دور في تكوينها، إذ بدأت العلاقات السورية– التركية تأخذ أتجاهاً غير متساوٍ منذ تتويج الملك فيصل ملكاً على سورية عام ١٩١٨.

وكان لتأييد بعض الشخصيات السورية لتركيا، نظراً لأرتباط مصالحهم مع الوجود التركي وتمتعهم بالأمتيازات التركية الأثر الكبير في التواجد داخل الأراضي السورية، وقد أقلق النفوذ التركي المتزايد في سورية الفرنسيين الذين أبدوا دهشتهم من أزدياد النفوذ، ومن ثم قرروا مواجهته بعقد أتفاقيتين مع الجانب التركي في أذار وتشرين الاول عام ١٩٢١، والتي بموجبها تم تنظيم العلاقة بين فرنسا وتركيا' وقد أنعكست هاتان الأنفاقيتان سلباً على سورية، إذ أستاء السوريون من تلك الأتفاقيات، بسبب عدم أشراكهم في المفاوضات التي تهم بلادهم.

حاولت سورية رغم خضوعها للأنتداب الفرنسي حسم الخلافات مع تركيا لغرض كسبها لتقف بجانبها ضد الفرنسيين، لكن تلك المحاولات لم تؤدِ الى نتيجة، بسبب التطورات السياسية في كل من تركيا وسورية.

وبالتالي يمكن القول أن التنافس التركي– الفرنسي على سورية أدى الى خسارة سورية الكثير من مساحات الأرض السورية والتي أنعكست سلباً على العلاقات التركية– السورية.

Abstract

Turkey's policy towards Syria and the French and British positions on it (١٩١٨-١٩٢٦)

Keywords: politics, Turkey, Syria

A.M.D. Jabbar Darwish Jassim Al-Shammari

Al-Mustansiriya University / College of Education - Department of History

This research deals with an era in the history of Syria, despite its shortness, but it was very important, as it witnessed fateful developments in the history of both Syria and Turkey, at a time when both countries tried to reorganize their policies on solid national foundations, but they were confronted with European colonial ambitions. Especially France and Britain during and after the First World War (1914-1918.(

Among the results of the French-British intervention in the affairs of both Syria and Turkey were political and national crises that left their traces in the political, economic and social life of both countries, while Turkey regained its strength in a very short period and changed its political and social structure, during the era of Mustafa Kemal Ataturk, for Syria and Lebanon Rather, all Arab countries suffered from European colonialism, which divided them and neglected the rights of their people and their lands that were secured by international bodies.

Given the intertwining of regional and international events at this crucial period, it is necessary to explain the events at these multiple and overlapping levels.

الهوامش

(١) عقيل محفوظ، سورية وتركيا الواقع الراهن وأحتمالات المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، ٢٠٠٩، ص٧٨.

٢) نادين بيكودو، عشر سنوات هزت الشرق الأوسط، ترجمة: عبدالهادي عباس، دار الأنصار، دمشق، ١٩٩٦، ص١٢٢.

(٣) يونان لبيب، العلاقات العربية- التركية بين الحربين، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الأسلامية، ج٢، اسطنبول، ١٩٩١، ص٢١٥.

(٤) وليد المعلم، سورية ١٩١٦-١٩٤٦ الطريق الى الحرية، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ٢٠١٦، ص٧٨ ؛

(5) F.O, 37, 4/8/ E88766, cple, 27 May 1919.

(٦) للمزيد من التفاصيل ينظر: خيرية قاسمية، الحكومة العربية في دمشق بين ١٩١٨-١٩٢٠، دار المعارف، مصر، ١٩٧١، ص١٥٤؛

Zeine N. Zeine, The struggle for Arab Indendence,Beirut, 1960, pp,147, n2, 148.

(7) NAW,M722, r.8, Aleppo, 14 June 1920, cple, 30 June 1920.

(8) NAW,M722, r.8, Aleppo, 17 June 1920.

(9) F.O, 371, 5036E 7277/2/ 44, Cairo, 23 June 1920.

(١٠) يوسف الحكيم، سورية والعهد الفيصلي، ط٢، بيروت، ١٩٨٠، ص١٧٩-١٨٠.

(11) F.O, 371, 503, E 7277/2/44, Cairo, 23 June 1920.

(١٢) أدهم أل الجندي، تاريخ الثورات السورية في عهد الأنتداب الفرنسي، بيروت، ١٩٨٣، ص١٢٧.

(13) F.O, 371, 6453 E854/117.89, Beirut, 30 August, 1920.

(١٤) حكمات العبد الرحمن، إبراهيم هنانو ودوره في الحركة الوطنية السورية ١٩١٨-١٩٣٥، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب والعلوم الأنسانية، جامعة دمشق، ٢٠١٩، ص٧٥.

(١٥) إحسان هندي، كفاح الشعب العربي السوري ١٩٠٨-١٩٤٨، منشورات أدارة الشؤون السياسية والتوجيه المعنوي، دمشق، ١٩٦٢، ص٧٥.

(١٦) وليد المعلم، المصدر السابق، ص١٦٠.

(١٧) ذوقان قرقوط، المشرق العربي في مواجهة الأستعمار، مكتبة الأنكلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٨، ص١١٢.

(١٨) فيليب خوري، سوريا والإنتداب الفرنسي "سياسة القومية العربية" ١٩٢٠-١٩٤٥، ترجمة: مؤسسة الأبحاث العربية، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٩٧، ص٥٥٠.

(19) F.O, 371, 7847, p.69 ؛Translation of French Report on the situation in Syria and Cillcia, 26 The May to 10 The June 1921.

(٢٠) إبراهيم الشغوري، مذكرات إبراهيم الشغوري عن ثورة هنانو، القسم الخاص، الوثيقة٢٢، ص٧.

(21) F.O, 371, 6455 E6280/117/89, secret Intelligence Service Report, 25 May 1921.

(22) F.O, 371, 6455 E9105/117/89, Aleppo, 23 July 1921.

(23) F.O, 371, 7847 E 6857/274/89, Damascus, 27 June 1922.

(24) F.O, 371, 7849 E /4041/89, Damascus, 30 November 1922.

(25) NAW, M722,r.8, No.780, Aleppo, 3March 1922, No. 844, Aleppo, 28 Auguste 1922; F.O, 371, 7848 E 9298/274/89, War office 14 September 1922.

(26) F.O, 371, 7848 E10963/274/89, Aleppo, 27 September 1922.

(٢٧) زكي الأرسوزي، المؤلفات الكاملة، ج٦، مطابع الأدارة السياسية للجيش والقوات المسلحة، دمشق، ١٩٧٦، ص٣٠٠-٣١٦.

(٢٨) عقيل سعيد محفوض، المصدر السابق، ص٨٠.

(29) F.O,371, 9053 E867/867/89, Beirut, 1 January 1922.

(30) F.O,371, 7846 E 2765/274/89, Damascus, 23 February 1922, 7847, 5510/274/89, Damascus, 13 May 1922.

(31) NAW,M722, r.8, No.309, Damascus, 16 November 1922.

(32) AE, Levant, 1918-1929, Syria- Liban, vol 125, p.182, Londres, 11 Mars 1924.

(33) F.O, 371, 7846 E4800/274/89, Beirut, 28 April 1922.

(٣٤) محمد علي قدري، مصطفى كمال أتاتورك مؤسس دولتها الحديثة، دمشق، ١٩٨٣، ص٢٧٠.

(٣٥) هارفي بلوج، لا أصدقاء سوى الجبال، ترجمة: راج أل محمد، بيروت، (د.ت)، ص٣٨٥.

(36) NAW,M722, r.9, No. 438, Aleppo, 6 August 1925.

(37) NAW, M722, r.9, No.469, Aleppo, 24 October 1925, No.477, Aleppo, 12 November 1925.

(٣٨) يوسف السعدون، مذكرات يوسف السعدون عن ثورة هنانو، دار الوثائق التاريخية، القسم الخاص، وثيقة رقم ٢١، ص٤-١١.

(39) NAW, M722, r.9, Aleppo, 19 December 1925.

(40) F.O, 371, 11517 E236/236/89, Damascus, 30 December 192

(41) NAW, M722, r.9, No.487, Aleppo, 14 December 1925>

(42) NAW, M722, r.9, No.569, Aleppo, 17 May 1926.

(43) F.O, 371, 11511 E1233, Aleppo, 10 February 1926, Aleppo, 9 April 1926.

(٤٤) أنظر نص الأتفاقية وملحقاتها ونقاط الحدود بالتفصيل وكذلك التعليق عليها في:

F.O, 11519 E 3898/1189/89, Paris, 25 June 1926.

(45) F.O, 371, 11519 E3898/1189/89, Paris, 25 June 1926.

(46) NAW, M722, r.10, No.579, Aleppo, 18 June 1926.

(47) F.O, 371, 11515 E 1905, pp.121-124.

(٤٨) يوسف الحكيم، سورية والأنتداب الفرنسي، ص١٥٥.

المصادر

اولاً : الوثائق غير المنشورة

الوثائق البريطانية:

- F.O, 37, 4/8/ E88766, cple, 27 May 1919.
- NAW,M722, r.8, Aleppo, 14 June 1920, cple, 30 June 1920
- NAW,M722, r.8, Aleppo, 17 June 1920.
- F.O, 371, 5036E 7277/2/ 44, Cairo, 23 June 1920.
- F.O, 371, 503, E 7277/2/44, Cairo, 23 June 1920.
- F.O, 371, 6453 E854/117.89, Beirut, 30 August, 19
- F.O, 371, 7847, p.6920.
- F.O, 371, 6455 E6280/117/89, secret Intelligence Service Report, 25 May 1921.
- F.O, 371, 6455 E9105/117/89, Aleppo, 23 July 1921.
- F.O, 371, 7847 E 6857/274/89, Damascus, 27 June 1922.
- F.O, 371, 7849 E /4041/89, Damascus, 30 November 1922.
- NAW, M722,r.8, No.780, Aleppo, 3March 1922, No. 844, Aleppo, 28 Auguste 1922; F.O, 371, 7848 E 9298/274/89, War office 14 September 1922.
- F.O, 371, 7848 E10963/274/89, Aleppo, 27 September 1922.
- F.O,371, 9053 E867/867/89, Beirut, 1 January 1922. F.O,371, 7846 E 2765/274/89, Damascus, 23 February 1922, 7847, 5510/274/89, Damascus, 13 May 1922.
- NAW,M722, r.8, No.309, Damascus, 16 November 1922.
- AE, Levant, 1918-1929, Syria- Liban, vol 125, p.182, Londres, 11 Mars 1924.
- F.O, 371, 7846 E4800/274/89, Beirut, 28 April 1922.
- NAW,M722, r.9, No. 438, Aleppo, 6 August 1925.
- NAW, M722, r.9, No.469, Aleppo, 24 October 1925, No.477, Aleppo, 12 November 1925.
- NAW, M722, r.9, Aleppo, 19 December 1925.
- F.O, 371, 11517 E236/236/89, Damascus, 30 December 1925.
- NAW, M722, r.9, No.487, Aleppo, 14 December 1925.
- NAW, M722, r.9, No.569, Aleppo, 17 May 1926.
- F.O, 371, 11511 E1233, Aleppo, 10 February 1926, Aleppo, 9 April 1926.

- F.O, 11519 E 3898/1189/89, Paris, 25 June 1926.
- F.O, 371, 11519 E3898/1189/89, Paris, 25 June 1926.
- NAW, M722, r.10, No.579, Aleppo, 18 June 1926.
- F.O, 371, 11515 E 1905, pp.121-124.

ثانياً : الرسائل والاطاريح الجامعية:

- حكمات العبد الرحمن، إبراهيم هنانو ودوره في الحركة الوطنية السورية ١٩١٨-١٩٣٥، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب والعلوم الأنسانية، جامعة دمشق، ٢٠١٩.

ثالثاً : الكتب العربية والمعربة:

- إبراهيم الشغوري، مذكرات إبراهيم الشغوري عن ثورة هنانو، القسم الخاص، الوثيقة٢٢.
- إحسان هندي، كفاح الشعب العربي السوري ١٩٠٨-١٩٤٨، منشورات أدارة الشؤون السياسية والتوجيه المعنوي، دمشق، ١٩٦٢.
- أدهم أل الجندي، تاريخ الثورات السورية في عهد الأنتداب الفرنسي، بيروت، ١٩٨٣.
- خيرية قاسمية، الحكومة العربية في دمشق بين ١٩١٨-١٩٢٠، دار المعارف، مصر، ١٩٧١
- ذوقان قرقوط، المشرق العربي في مواجهة الأستعمار، مكتبة الأنكلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٨.
- زكي الأرسوزي، المؤلفات الكاملة، ج٦، مطابع الأدارة السياسية للجيش والقوات المسلحة، دمشق، ١٩٧٦.
- عقيل محفوظ، سورية وتركيا الواقع الراهن وأحتمالات المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، ٢٠٠٩.
- فيليب خوري، سوريا والإنتداب الفرنسي "سياسة القومية العربية" ١٩٢٠-١٩٤٥ ترجمة: مؤسسة الأبحاث العربية، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٩٧.
- محمد علي قدري، مصطفى كمال أتاتورك مؤسس دولتها الحديثة، دمشق، ١٩٨٣.

- نادين بيكودو، عشر سنوات هزت الشرق الأوسط، ترجمة: عبدالهادي عباس، دار الأنصار، دمشق، ١٩٩٦.
- هارفي بلوج، لا أصدقاء سوى الجبال، ترجمة: راج أل محمد، بيروت، (د.ت).
- وليد المعلم، سورية ١٩١٦-١٩٤٦ الطريق الى الحرية، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ٢٠١٦
- يوسف الحكيم، سورية والعهد الفيصلي، ط٢، بيروت، ١٩٨٠.
- يوسف السعدون، مذكرات يوسف السعدون عن ثورة هنانو، دار الوثائق التاريخية، القسم الخاص، وثيقة رقم ٢١.
- يونان لبيب، العلاقات العربية- التركية بين الحربين، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الأسلامية، ج٢، اسطنبول، ١٩٩١

رابعاً: الكتب الأجنبية:

- Zeine N. Zeine, The struggle for Arab Indendence,Beirut, 1960.